مناقشة قانون حرية المنافسة بالغرفة الألمانية العربية

عقدت الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة إجتماع اللجنة الصناعية برئاسة الدكتور نادر رياض ناقشت فيه مشروع قانون حرية المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة واستضافت اللجنة الدكتور حسن جميعي مدير مكتب التشريعات الاقتصادية وحماية المستهلك والذى استعرض المحاور الرئيسية لمشروع القانون فى صورته قبل النهائية وذلك بعد ما اكتملت ملامحه وأصبح معدا للعرض على مجلس الشعب وتناول د. جميعى بالشرح والتحليل الضرورة من وجود هذا التشريع والظروف والملابسات المحلية والدولية التى حبذت إنشاءه كما تناول بالتعريف أنواع الاحتكارات وحقوق الامتياز والصور المختلفة للمنافسة غير المشروعة وأثر الخلل المؤدى للاحتكارات الضارة على المستهلك وأمثلة للمنافسة غير المشروعة مثل الاتفاق بين المتنافسين على رفع الأسعار أو حجب المنتجات عن الأسواق أو الامتناع عن الانتاج بغرض السيطرة على السوق أو الانفراد بالتعاون مع عميل دون آخر أو الاتفاق على تقسيم الأسواق بين المتنافسين وقد أثار أعضاء اللجنة الكثير من التساؤلات المتعلقة باستقلالية الإدارة والملكية وحدود ذلك وهل تدخل المدخلات الصناعية كالخامات مثلا فى نسبة الاستحواذ على الاسواق وأثر ذلك على تطبيق القانون بأثر رجعى واتفق المجتمعون على نقطة محورية وهى ضرورة إ نشاء جهاز مشرف على تطبيق القانون متميزا بكفاءات عالية من الكوادر المؤهلة بما يطبق القانون بفاعلية وشفافية كاملة.

جريدة وطنى ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٣